



# هل نسترد أموالنا المنهوبة؟

اصول مصر المهربة بين صفقات التصالح

وأحكام البراءة والفساد المؤسسي





المبادرة المصرية  
للحقوق الشخصية

# هل نسترد أموالنا المنهوبة

اصول مصر المهربة بين صفقات التصالح  
وأحكام البراءة والفساد المؤسسي

مارس

2013

# هل نسترد أموالنا المنهوبة

اصول مصر المهربة بين صفقات التصالح وأحكام البراءة والفساد المؤسسي  
أسامة دياب

صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

الطبعة الأولى / مارس 2013

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

6 شارع دار الشفاء، جاردن سيتي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27933371 / 27933372 (202) +

www.eipr.org - info@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة  
ويحق إعادة نشرها مع ذكر المصدر وذلك في غير الأغراض الربحية  
بموجب رخصة المشاع الإبداعي ، الإصدار 3.0 غير الموطنة  
www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



أعد هذا المقال التحليلي أسامة دياب الباحث بوحدة العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وقاما عمرو عدلي مدير الوحدة وسهى عبد العاطي المدير المساعد بالمراجعة الفنية. وقدم عبده البرماوي قراءة فنية وضبط بحثي، كما أنجز أحمد الشبيني التدقيق اللغوي.

وتود المبادرة المصرية أن تخص بالشكر الناشط والباحث البريطاني نيك هيلديارد مؤسس منظمة كورنر هاوس غير الحكومية في بريطانيا، وأوليفير لونغشامب مسئول العلاقات المالية الدولية بمنظمة "إعلان برن" غير الحكومية السويسرية، وفالنتين زيلفيجر رئيس إدارة القانون الدولي فى وزارة الخارجية السويسرية، ودانيال تيتلو الصحفي في البي بي سي، والسفارة البريطانية في القاهرة على تعاونهم المشكور في تقديم المساعدة والاستشارة في مراحل البحث والكتابة المختلفة.



## مقدمة

يأتي الفساد وتهريب الأموال في مقدمة الأسباب التي تعوق ارتفاع وتحسين مستوى المعيشة والخدمات في البلدان النامية، ويقدر البنك الدولي حجم الأموال المفقودة من الأنشطة الإجرامية والفساد والتهرب الضريبي في البلدان النامية ما بين 500 و800 مليار دولار سنويا ما يمثل حوالي نصف الدين الخارجي لتلك البلدان، وعلاوة على هذا فإن البنك الدولي يؤكد أن التكلفة الحقيقية الناجمة عن فساد الطبقة الحاكمة أعلى بكثير لأنها تشمل تدهور المؤسسات العامة خصوصا المالية منها، وتدمير مناخ الاستثمار، وتدهور الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والتي يتأثر بها في الأساس المواطن الفقير، وتزداد هذه الأضرار التابعة - collateral dam age مع زيادة فترة حكم الرؤساء والزعماء الفاسدين. 1

وحتى يمكن تخيل حجم الأضرار الملموسة لعمليات تهريب الأموال المنهجي والمنظم، دعنا ننظر إلى ما يمكن أن تفعله كل 100 مليون دولار مفقودة من تنمية ورفع المعاناة عن الطبقات الأشد فقراً: التطعيم الكامل لأربعة مليون طفل، أو ربع مليون وصلة مياه للمنازل، أو إنشاء 240 كيلومتراً من الطرق المرصوفة. إن حجم الأموال المهربة في عصر مبارك، والذي تقدر من قبل خبراء قريبين من البنك الدولي في منظمة "جلوبال فاينانشال إنتيجريت" بنحو 132.28 (أي ما يعادل 847.444 مليار جنيه مصري) مليار دولار كانت تكفي لعمليات تطعيم وتوصيل المياه وبناء شبكة آمنة ومتكاملة للطرق لعشرات الملايين من المصريين على مدار فترة حكمه، فضلا عن الآثار التابعة التي يصعب قياسها من تنامي حالة الإحباط والاحتقان الاجتماعي وغياب الاستقرار السياسي. 2

قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير ضد الفساد المستشري في عصر الرئيس السابق حسني مبارك، وسيطرة حفنة من رجال الأعمال على جزء كبير من الاقتصاد المصري، فكان الوعي الشعبي بحجم الفساد المالي؛ من أهم عوامل قيام ثورة 25 يناير والإطاحة بنظام مبارك، ورغم هذا فإن الثورة لم تلب بعد مطامح الثوار والشعب المصري في الملفات الاقتصادية وسياسات العدالة الاجتماعية عموماً، وملف استعادة أموال مبارك وعائلته ورموز نظامه خصوصاً.

احتلت مصر المركز رقم 98 من أصل 178 دولة بتقييم 3.8 من 10 في تصنيف منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 السابق على الثورة، ومن ثم تولد الإيمان بأن من أهداف الثورة الأصيلة محاربة وبذل أقصى جهد ممكن لاستعادة ما يمكن الاستدلال عليه من أموال الشعب المنهوبة، التي تقدر بنحو 132.28 مليار دولار في خلال سنوات حكم مبارك، ويقول الخبراء إن هذا الرقم قد يكون أقل كثيراً من الرقم الحقيقي لاستحالة تتبع حركة تلك الأموال.

قامت عدة دول مثل سويسرا والمملكة المتحدة بتجميد أموال بعض من رموز نظام مبارك إلا أن هذا التجميد لا يضمن عودة الأموال، إذ يتم التجميد فقط في حالة الاشتباه بهدف عدم تمكين المشتبه فيه من نقل الأموال لحسابات أخرى لحين إجراء التحقيقات المطلوبة، وتقع بعد ذلك المسؤولية على الدولة الراغبة في استرداد الأموال - وهي مصر في حالتنا - لتقديم أدلة تثبت أن الأموال المجمدة من حقها الشرعي، وأنه تم تجميعها بصورة غير شرعية (وغالبا ما يشترط أن يكون قد صدر حكم قضائي يربط الأموال بالجريمة ويثبت أن مصدر الأموال غير شرعي).

World Bank. (2007). Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan. Available: 1

<http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/Star-rep-full.pdf>

2 نفس المصدر السابق

تشكي أغلب الحكومات الأوروبية من عدم تعاون الحكومة المصرية معها بالشكل المطلوب لكن هناك شكوكًا حول هذا الادعاء خصوصًا في حالة المملكة المتحدة، وذلك عند مقارنة كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع ليبيا وأموال القذافي وأسرته بحالة مصر وأموال مبارك، فقد جرى تجميد أموال القذافي في بريطانيا قبل سقوط نظامه ما يعني أنه من المستحيل أن تكون الحكومة الليبية قد تعاونت وقتذاك مع نظيرتها البريطانية بشأن تجميد الأموال. لكن حتى وإن ثبت أن الحكومة البريطانية قد كالت بمكاليين واتبعت معايير مزدوجة فن الواضح أن تقصير الحكومة المصرية قد سهل من تلك المهمة كثيرًا.

ويتناول هذا المقال التحليلي التعقيدات التي تشتمل عليها عملية تجميد وإعادة أموال الأنظمة الديكتاتورية بعد سقوطها، والتي قد تستغرق سنوات عديدة وكيف إنها عملية نادرة الحدوث إلى حد ما، وغياب قواعد معروفة وثابتة تحكمها فيتم التعامل مع كل حالة على حدها طبقا للمعطيات التاريخية والسياسية وعلاقة الدول التي توجد الأموال والأصول بها بالأنظمة المخلوعة أو الساقطة. ومن هنا فإن طريقة تعامل الدولة التي تسعى إلى استرداد الأموال يكون مصيريًا ومحوريًا في تحديد مدى نجاحها في مسعاها وحجم الأموال المستردة.

ومن المعلوم أن إقناع الحكومات بتجميد أموال وأصول شخصيات سياسية وإعادتها لدولهم باعتبارها منهوبة أو غير شرعية ليست بالعملية اليسيرة بطبيعة الحال، وأنها عادة ما تتطلب مجهودًا فائقًا من الدول الساعية لاستردادها كما تتطلب أيضا خبرات قانونية ومالية ودبلوماسية، والأهم من ذلك فإنها تتطلب إرادة سياسية قوية لاسترجاع تلك الأموال، ودائمًا ما تأتي الثورات في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة وتؤدي فترة عدم الاستقرار السياسي المصاحبة للثورات في كثير من الأحيان إلى المزيد من الصعاب الاقتصادية، فتكون الحاجة إلى استعادة هذه الأموال والأصول ماسة كما هو الحال في مصر، التي يعاني اقتصادها من تناقص شديد في احتياطي النقد الأجنبي، ومن هنا فإن غياب الإرادة السياسية في ظل هذه الحاجة إلى الأموال لا يمكن تفسيره إلا بإعادة إنتاج النظام القديم نفسه أو نجاحه في الاحتفاظ بشبكة مصالحه ونفوذه ومحاولته تعطيل عملية استرداد الأموال.

ويتطرق المقال بشئ من التفصيل إلى أسباب وتأثيرات البطء والتخبط في عملية استرداد الأموال من الخارج مما يضع أموال المصريين والأمر برمته رهن التهديد، وبما قد يؤدي إلى عدم استرجاعها في حال استمرت سياسات الدولة المصرية من غياب الإرادة السياسية وميل الحكومة الحالية إلى التفاوض على الأموال الفاسدة مع رموز النظام السابق وعدم وضع قواعد للعدالة الانتقالية ومحكمة مبارك وأعوانه وفقًا لقوانين من صنعهم.

ويتناول المقال وضع أموالنا المنهوبة في المملكة المتحدة وسويسرا دون بقية الدول بسبب كونهم محطات مهمة ورئيسية للأموال المصرية من جانب وبسبب عدم وجود آلية لاسترداد الأموال الفاسدة في الكثير من الدول الأخرى من جانب آخر، وتحديدًا دول الخليج العربي التي يشتهر في استقبالها للعديد من الأموال المصرية المهربة، ونود أن نوضح أن عدم تطرقنا لهذه البلدان لا يعفيها من المسؤولية بل على العكس، يؤكد على عدم اتخاذ تلك الدول أي خطوات لمكافحة تهريب الأموال المصرية الفاسدة ومعاناتنا من حجب المعلومات عن الأموال التي وصلت هناك.

**لماذا وكيف تخرج الأموال؟**

## الدوافع

ثمة كثير من الدوافع لتهرب الأموال إلى الخارج، ولعل من أهمها غسيل الأموال، وهو ما يطلق على محاولات إضفاء الشرعية على الأموال التي تم اكتسابها عن طريق تجارة غير شرعية كالخدرات أو السلاح أو الاتجار في البشر، فيتم بصورة أو بأخرى تشغيل هذه الأموال في نشاط قانوني لإضفاء الشرعية عليها وعادة ما تتم تلك العمليات في بلد آخر غير البلد مصدر الأموال. إلا أن أغلب الأموال التي تم تجميعها من قبل رموز نظام مبارك لم تكن من نشاط غير شرعي بالمفهوم التقليدي كالخدرات والدعارة والاتجار في السلاح على سبيل المثال، فما الدافع إذًا لتهرب وتصدير أموالهم إلى بنوك في الخارج؟

لا توجد لدينا معلومات دقيقة وموثقة عن تورط رموز حكم مبارك في التهرب من نشاط غير شرعي تقليدي، غير ما هو معروف للعامة عن طريق وسائل الإعلام، بل إن طريقة التهرب الرئيسية كانت تتم عبر ما يمكن وصفه بالفساد المقتن أو "قوانين صناعة الفساد" كما يطلق عليها الباحث الاقتصادي رضا عيسى، فسيطرة الحزب الحاكم - الوطني المنحل - على السلطة التشريعية عن طريق عملية انتخابية أبعد ما تكون عن النزاهة أتاح لأركان النظام السابق فرصة صياغة تشريعات تنحاز إلى النخبة الحاكمة بما يخدم مصالحها المادية المباشرة، وبما يسهل بشكل كبير عملية استغلال النفوذ السياسي للتهرب عن طريق قوانين صادرة عن برلمان تسيطر عليه في نهاية المطاف عن طريق التزوير الفج حفنة من رجال الأعمال المقربين من دوائر السلطة.

لذا فقد كان رجال الأعمال جزءًا من النظام الديكتاتوري الحاكم فيما يشبه ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية بالنظام البلوتوقراطي (حكم رجال الأعمال أو الأثرياء)، وبما أن عمل هؤلاء كان يتم بشكل قانوني من الناحية الفنية، فلم يكن هناك دافع إلى التهرب وإخفاء تلك الأموال عن أعين السلطة كجزء لا يتجزأ منها، وكان العديد من هذه الأرباح تُعلن عن طريق ميزانيات الشركات الذين يمتلكونها. لذا يُعتقد أن الدافع الرئيسي لخروج تلك الأموال هو حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها مصر قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011. من الأهمية بمكان إذاً أن يتم تعريف الفساد في الحالة المصرية تحت حكم مبارك على أنه حالة استغلال للنفوذ السياسي المستمد من تشريعات مشكوك في نزاهتها، لكونها صادرة من سلطة تشريعية غير منتخبة وليس بالضرورة فسادا بمعنى مخالفة القانون ومحاولة تفادي وإخفاء الأموال والأنشطة عن الدولة، فكان فساد مبارك والنخبة الحاكمة في الأساس مرتكن على أجهزة الدولة والقوانين ويعتمد عليهما اعتمادًا كبيرًا.

تقدر منظمة جلوبال فاينانشال انتيجريتى لمكافحة تهريب الأموال ومقرها العاصمة الأمريكية واشنطن حجم الأموال المهربة من مصر بشكل غير شرعي بنحو 132.28 مليار دولار (أي ما يعادل 847.444 مليار جنيه مصري) ويقسم هذا المبلغ، بحسب المنظمة، إلى حوالي 70 مليار دولار ناتجة عن اختلال في ميزان المدفوعات Leakage in the balance of payment الذي عادة ما يقيس الفساد والرشوة والعمولات غير الشرعية، وبقية المبلغ ناتج عن سوء التسعير Trade mispricing والذي يعد وسيلة من وسائل التهرب الضريبي. 4

يعتقد المسئولون في المنظمة أن هذه الأرقام محافظة أو أقل من الفعلية بسبب صعوبة الحصول على المعلومات لغياب الشفافية في بعض الدول النامية خصوصًا في الإحصائيات الأقدم. هذا الرقم هو تعبير عن الأموال المصرية المكتسبة بصورة مخالفة للقانون فقط،

3 رضا عيسى (2012). قوانين مبارك لصناعة الفساد. الإسكندرية  
48 مايو، 2012. كلارك جاسكوين. Re: Egypt figures. رسالة الكترونية.

والدافع لتهربها وإخفائها واضح وهو الهروب من العدالة، والنوع الآخر هو ما تناولناه وسنسميه من الآن فصاعداً بـ "الفساد المقتن" لا يمكن حصره وهو بلا شك يشكل أضعاف هذا المبلغ. ومن الممكن استخدام تعريف منظمة الشفافية الدولية بأن الفساد عموماً هو "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة" وتعرف المنظمة ذاتها "الفساد الكبير" بأنه "يتكون من أفعال ترتكب على مستوى حكومي عالٍ والتي من شأنها تشويه السياسات أو الوظائف المحورية للدولة بما يمكن القادة من تحقيق منفعة خاصة على حساب الصالح العام".

وكما ذكرنا سلفاً أن الدافع الرئيسي إلى تهريب منافع هذا النوع من الفساد الذي يتم برعاية الدولة هو الخوف من عدم الاستقرار السياسي وإمكانية زوال الحماية التي تكفلها الدولة لمرتكب الفساد بزوال النظام السياسي واستبداله بآخر، ولهذا السبب تزداد ظاهرة تهريب الأموال مع زيادة الاحتقان والاضطراب السياسي، لذلك من المتوقع أن تكون قد خرجت كمية كبيرة من الأموال إلى الخارج تحديداً إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير وقبل تنحي مبارك.

## الوسائل

أما وسائل تهريب الأموال فتتنوع، ولكن يبدو أنه من أسلم الطرق التي لا تسمح بإمكانية تتبع المال هي تهريب المال السائل (كاش)، وذاعت أنباء عن إلقاء القبض في دبي على رجل الأعمال المصري حسين سالم، المقرب من الرئيس السابق، والشريك في شركة غاز شرق البحر المتوسط التي تتولى تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار بخسة، وبجوزته مبلغ 500 مليون دولار (أي ما يعادل نحو 3.2 مليار جنيه مصري) في 31 يناير 2011 أي في أثناء اندلاع المظاهرات المناهضة لحكم مبارك مما يجعل هذه الحالة أيضاً مثالا على العلاقة الطردية ما بين الاضطراب السياسي وهروب الأموال إلى الخارج، وتشير وزارة الأمن الداخلي الأمريكية أن نقل المال السائل بكميات الكبيرة يهدف إلى إخفاء الأموال الفاسدة والنشاطات المرتبطة بها عن أعين السلطات والأجهزة الرقابية. ولن نتطرق بالتفصيل إلى علاقة حسين سالم القوية بنظام الحكم وإلى أحكام القضاء التي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك توظيف هذه العلاقة لجني أموال طائلة وتأثيرها على واحدة من أهم الموارد الطبيعية في مصر ألا وهو الغاز الطبيعي لتوافر معلومات عنها، لكونها واحدة من أهم القضايا العامة في مصر قبل وبعد الثورة.

كانت أصابع الاتهام قد اتجهت بعد الثورة مباشرة إلى بعض البنوك التي لا تخضع حساباتها إلى إشراف ورقابة البنك المركزي وعلى رأسها المصرف العربي الدولي والذي تأسس عام 1974 طبقاً لاتفاقية دولية تجمع بين حكومات جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. وكان الغرض من الإنشاء حسب موقع البنك هو القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بمشروعات التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية وبصفة خاصة للدول الأعضاء وغيرها من الدول والبلدان العربية، ويقبل المصرف فتح الحسابات للحكومات والهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات و

Ahram Online. (2012). Fugitive tycoon Hussein Salem smuggled 450 million euros out of Egypt during revolution, claims 5 Heikal. Available: <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/34052/Egypt/Politics-/Fugitive-tycoon-Hussein-Salem-smuggled--million-eu.aspx>. Last accessed 8th Feb 2013.

الأفراد من البلاد العربية وغير العربية. 6

واستنادًا إلى هذه الاتفاقية فإن المصرف العربي يتمتع بوضعية قانونية خاصة، ولا تسري عليه القوانين المنظمة للمصارف ولا تخضع سجلات المصرف الذي كان يتعامل بالدولار فقط لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو المحاسبي. وتجدر الإشارة إلى أنه قد حامت الشبهات حول المصرف بضلوعه في تهريب الأموال لأركان نظام مبارك بسبب وضعيته الخاصة، تقرر إخضاعه لرقابة البنك المركزي في مارس 2012 (أي بعد أكثر من عام على اندلاع الثورة المصرية) بعد 38 عامًا من العمل بدون رقابة. 7 وبالرغم من عدم وجود أدلة قاطعة تبرهن على استخدام المصرف العربي كقناة لتهريب الأموال للخارج استغلالاً لسرية التعاملات ولغياب الرقابة وعدم وجود تحريات جديده فإن وجود ثغرات كبيرة كملك في الجهاز المصرفي للدولة من شأنه تسهيل عملية تهريب أموال النظام السياسي القائم بشكل كبير.

بجانب وجود وسائل مباشرة وسريعة لتحويل الأموال بسرية سواء في صورتها السائلة أو عن طريق عمليات بنكية بعيدة عن أعين السلطات، فإن ثمة سبلاً أخرى لنزوح الأموال إلى الخارج بصورة غير مباشرة، وعلى فترات طويلة. وتعد من أسهل الطرق وأكثرها شرعية تحويل الأموال إلى الخارج في صورة أرباح نتيجة المساهمة في شركات مصرية عن طريق شبكة معقدة من صناديق استثمار في الخارج. وأكبر مثال معلن على ذلك هو شركة ميد انفيست البريطانية المملوكة لجمال مبارك والتي لا يتعدى رأسمالها 50 ألف جنيه إسترليني لكنها كانت تتحكم وتدير الملايين من الجنيهات في صورة أسهم في شركات مصرية تعمل في مجالات مختلفة منها تكنولوجيا المعلومات والسياحة والأسمت والبنوك والأغذية والمنتجات الزراعية. وتتم هذه العلاقة بشبكة معقدة ومتراصة من الشركات في قبرص وموريشيوس وبريطانيا ومصر بحيث يصبح من الصعب معرفة المالك الأصلي وحصته وتعبأ أمواله وأرباحه بسبب تعقيدات هذه الشبكة التي غالباً ما تنتهي في واحدة من الدول التي تشتهر بسرية حساباتها وعدم الإفصاح عن هوية ملاك الشركات.

ومن أشهر هذه الدول أو الجزر الصغيرة المانحة للسرية في التعاملات موريشيوس وجزر العذراء البريطانية وجزر الكايمان وبما وليس من الغريب أن أصول وأموال مبارك عادة ما تكون مرتبطة بتلك البلدان بشكل أو بآخر.

ويشرح نيك هيلديارد، مؤسس منظمة كورنر هاوس غير الحكومية في بريطانيا، والذي قضى شهرًا طويلًا في محاولة تتبع أصول نظام مبارك، أن من أهم وسائل نزوح الأموال إلى الخارج ونهب الثروات هي أن يحصل ممثل للشخصية السياسية عند الإعلان عن خصخصة شركة قطاع عام أو تخصيص قطعة من الأرض على قرض بدون ضمانات من بنك حكومي بتوصية من شخصية ذات نفوذ سياسي، ويستخدم هذا القرض لشراء الشركة المعروضة للبيع أو الأرض بسعر بخس باستخدام دوائر النفوذ ذاتها، ويتم بيع هذا الأصل فيما بعد إلى مستثمر أجنبي بسعر أعلى كثيرًا وغالبًا ما يباع الأصل إلى صندوق استثمار يصعب تتبعه ويكون للشخصية السياسية حصة في الصندوق (أحياناً عن طريق ممثل)، ويكون من الصعوبة بمكان طبقاً لهيلديارد إثبات تورط الشخصية السياسية في هذه العملية لأن أسماءهم لا تظهر عادة على المستندات الخاصة بالقرض أو بالشركة.

6 المصرف العربي.. مغارة عاطف عبيد (2011-3-2) تاريخ الإطلاع (2013-2-11) من

<http://www.ahram.org.eg/Al-Ahram%20Files/News/65318.aspx>

7 مصر تخضع المصرف العربي الدولي لرقابة بنكها المركزي (2012-3-14) تاريخ الإطلاع (2013-2-11) من

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/14/200558.html>

ويضيف هيلديارد بأن ما يزيد الأمر صعوبة هو أن العديد من هذه الصناديق التي تأوي وتحرك الأموال المنهوبة مسجلة فيما يسمى بجنات الضرائب Tax Havens ، وهي بلدان صغيرة لا تفصح عن هوية المساهمين في الصناديق المسجلة في الأماكن التي تخضع لولايتها القضائية، وحتى في البلدان التي تعلن عن أسماء المساهمين، تكون عادة هذه الأسماء لممثلين للشخصية السياسية المنتفعة. ويضرب نيك هيلديارد مثالا على ذلك عند إعلان بنك الاستثمار المصري "إي إف جي هيرميس" تملك جمال مبارك نسبة 18% من شركة EFG-Hermes Private Equity والتي تدير صناديق استثمار في الخارج وفي مصر، وتقول الشركة إن جمال مبارك يملك هذه الحصة عن طريق حصته في شركة بوليون القبرصية، والتي تبلغ 50٪، وبوليون بدورها تملك 35% من EFG-Hermes Private Equity.

ولكن باطلاع هيلديارد على السجلات القبرصية، اكتشف عدم ظهور اسم جمال مبارك كمساهم أو شريك في شركة بوليون برغم تصريح EFG-Hermes ولكن يبدو أن حصته المزعومة كانت تمثلها شركة Panworld Investment INC والمسجلة في جزر العذراء البريطانية ثم شركة Nakoda Limited القبرصية والتي تملكها شركة قبرصية أخرى تدعى CP Palema Services Limited. ويختتم هيلديارد ملاحظاته بالقول أن مالك هذه الشركات في الغالب تكون شركة مسجلة في جنة من جنات الضرائب حيث تتمتع بالسرية والتكتم كما سبق الذكر، وهنا فإن أي مواطن أو جهة مستقلة تحاول تتبع هذه الأصول سينتهي بها المطاف إلى سد من السرية، ولكن يؤكد هيلديارد أنه في وسع السلطات في مصر وفي بلدان أخرى طلب معلومات عن هذه الشركات، لكن يعتمد الرد على مدى رغبة جنات الضرائب والسرية في التعاون، وحتى في حالة التعاون والإفصاح عن المعلومات فقد تكون حلقة جديدة من الملكية تقود إلى بلد آخر ما قد يستغرق سنوات لكشف المالك الحقيقي. 8.

وأعلنت شركة إي إف جي هيرميس في بيان رسمي لها أن أرباح ذراعها الاستثماري EFG-Hermes Private Equity تمثل 7% من أرباح الشركة الأم المالكة والتي كانت تقدر بحوالي مليار جنيه في عام 2009 أي نحو 70 مليون جنيه ما يعني خروج 12.6 مليون جنيه سنويا إلى الخارج في صورة حصته في الأرباح، ورغم أن المبلغ قد يبدو ضئيلا ولكن الغرض من هذا العرض هنا هو شرح هذا النموذج من نزوح الأموال.

ويُعتبر المنزل الذي كان يقطن به جمال مبارك في لندن والمذكور كعنوان في العديد من الوثائق الرسمية البريطانية مثالا آخر لهذه الحلقة من الملكية، فذكر بالسجلات البريطانية أن هذا العقار الذي يقدر ثمنه بحوالي مائة مليون جنيه مصري مملوك لشركة في بنما، وهو البلد المعروف بقوانين تضمن سرية المعلومات، وتم نشر في جريدة النيويورك تايمز 9 أن هذه الشركة تدار من قبل شركة أخرى في مسقط عاصمة سلطنة عمان.

8 نيك هيلديارد. رسالة إلكترونية. RE: Questions. الخامس من فبراير. 2013.

Macfarquhar, N & Rohde, D & Roston, A. (2011). Mubarak Family Riches Attract New Focus. Available: 9

[http://www.nytimes.com/2011/02/13/world/middleeast/13wealth.html?pagewanted=all&\\_r=0](http://www.nytimes.com/2011/02/13/world/middleeast/13wealth.html?pagewanted=all&_r=0)



# كيفية استعادة الأموال

إن استعادة أموال الأنظمة السياسية القمعية عملية غاية في التعقيد، وغالبا ما تستغرق سنوات طوال، وهي عملية تتطلب إرادة سياسية قوية من كافة الأطراف المعنية مع توافر خبرات في مجال تعقب واستعادة الأموال، وممارسة جهود قانونية وتحقيقية وقضائية ودبلوماسية وإعلامية متميزة.

لكن استعادة الأموال بالقطع ليست عملا مستحيلا بل وقد يكون سهلا نسبيا إذا ما توافرت الظروف التي تسمح بذلك، وأما بالنسبة إلى خطوات استعادة الأموال في سويسرا فتنقسم إلى خمس خطوات:

تعريف الأصل غير الشرعي عن طريق وسيط مالي يشتبه في عملية مالية معينة، ويقوم بإبلاغ السلطات عنها. فتح تحقيق جنائي عن الفساد في البلد الذي نُهب منه الأموال و/أو عن غسيل الأموال في البلد الذي توجد فيه الأصول محل النزاع. تعاون البلدين عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية، ويحتاج البلد المستقبل للأموال إلى أدلة فيما يتعلق بغسل الأموال فيما يحتاج بلد المنشأ إلى إثبات اتهامات الفساد في السجلات المصرفية عن طريق التحقيقات. إصدار حكم قضائي نهائي من بلد المنشأ أو البلد المستقبل يقضي بفساد هذه الأموال. تفعيل قرار المحكمة ورد الأموال إلى بلد المنشأ.

وعادة ما تختص السلطة التنفيذية باتخاذ قرار التجميد المبدئي ممثلة في وزارة الخزانة في بريطانيا على سبيل المثال، وتقع بعد ذلك أغلب المسؤولية على السلطات القضائية في البلد صاحب الأموال، ويقول أوليفير لونغشامب، مسئول العلاقات المالية الدولية بمنظمة "إعلان برن" غير الحكومية السويسرية، أن منظماتهم التي تعمل على رد الأموال إلى الشعوب غير سعيدة بهذه القاعدة، ففي تونس على سبيل المثال تم الإفراج عن الأموال المجمدة لبعض الأفراد بناء على طلب السلطات التونسية على الرغم من صلتها الواضحة بالنظام السابق، برغم اعتقاد السويسريين بوجود بقاء هؤلاء الأفراد على قائمة الحظر، وهو الأمر الذي قد يحدث في مصر في حالة استمرار صفقات التصالح مع رموز النظام القديم والتي أعلنت عنها وزارة العدل، فن الممكن أن تطلب السلطات المصرية رفع الحظر عن بعض الأسماء التي تم التصالح معها.

ويقول فالتين زيلفيجر رئيس إدارة القانون الدولي في وزارة الخارجية السويسرية في رسالة إلى المبادرة المصرية أن الحكومة السويسرية استخدمت سلطات المادة الدستورية التي تنص على حماية المصالح السويسرية لتجميد أموال الرئيس الفلبيني السابق فيردينا ماركوس، ويضيف زيلفيجر أن هذا السلوك المبادر في التعامل مع الأصول المنهوبة للشخصيات السياسية تم تأكيده في حالات عدة منذ ذلك الحين مع نيجيريا وبيرو وأنجولا والمكسيك وكازاخستان، وقد تم التأكيد عليها مجدداً عقب اندلاع الثورات العربية.

# توافر الإرادة السياسية وتذليل "العقبات" في الحالة الليبية

عند مقارنة استعادة الأموال الليبية بعد سقوط معمر القذافي، الحاكم السابق لليبيا، بمحاولات استعادة الأموال المصرية نجد تبايناً شديداً ومعايير مزدوجة في التعامل مع هذين الملفين، ولنأخذ على سبيل المثال تعامل المملكة المتحدة مع هاتين القضيتين.

في مارس 2011، أعلنت الحكومة البريطانية عن تجميد ملياري جنيه إسترليني من أموال 26 شخصية ليبية منتمية لنظام القذافي، ومنها أموال هيئة الاستثمار الليبية، وحسب جريدة الفاينانشال تايمز البريطانية الشهيرة فإن بعض هذه الأموال كانت مودعة ببنك HSBC البريطاني، وتبلغ ثروة هيئة الاستثمار أكثر من 60 مليار دولار حول العالم<sup>10</sup>.

وقد اعتبرت الحكومة البريطانية تجميد الأموال جزءاً هاماً من إستراتيجية الحرب التي شاركت فيها كجزء من قوات حلف شمال الأطلسي، وقد قال جورج أوزبورن، وزير المالية البريطاني، لتلفزيون ال بي بي سي 11 أن الشبكة المالية للقذافي يتم إغلاقها عليه على حد تعبيره مضيفاً أن الحكومة (السلطة التنفيذية) البريطانية تحرم القذافي من الحصول على الأموال، وثناً أكد من عدم حصوله على الأوراق النقدية، والوصول إلى الحسابات المصرفية، والتأكد من ومحاسبته على ما يجري في ليبيا من اضطهاد لشعبه.

وقد سهل من مهمة المملكة المتحدة في تجميد الأموال الليبية قرار الاتحاد الأوروبي رقم 204 لسنة 2011 والذي سمح بتجميد أصول الدولة الليبية ذاتها بالإضافة إلى أصول عائلة القذافي وأبرز الأفراد المنتمين للنظام، كما يجدر ذكر أن قرار الاتحاد الأوروبي بخصوص ليبيا صدر قبل قرار الاتحاد الأوروبي رقم 204 لسنة 2011 المختص بتجميد أموال النظام المصري قبل سقوط النظام الليبي بنحو سبعة أشهر، في حين صدر القرار المصري بعد سقوط النظام المصري بأكثر من شهرين

أما عن الحالة المصرية فيقول أندي سلوتر، النائب البرلماني البريطاني ووزير العدل في حكومة الظل الذي قدم عدة استجابات بشأن الأصول المصرية في بريطانيا أمام مجلس العموم: "يؤسفني أن أقول أن ما حصلنا عليه لا يعدو أن يكون مجرد مواقف استرضائية. وكان بوسع البريطانيين أن يتحركوا حتى قبل سقوط مبارك عندما بات واضحاً للعيان أن الأموال يتم إخراجها من البلاد، وكان ذلك يحدث في ظل حكومة النخبة الفاسدة لنظام حكم مبارك. وليس هناك ما يبرر عدم التصرف في الحال ف لديهم الصلاحيات، ونحن في واقع الأمر مؤهلون للقيام بهذه المهمة وقد فعلناها مع ليبيا وسوريا، ويظل السؤال لماذا تعامل مصر بشكل مختلف؟"

ويتضح من النموذج الليبي أن العملية ليست شديدة الميكانيكية كما تزعم بعض الحكومات الأوروبية، وأنها تخضعوا جزئياً للأهواء السياسية، ويتعين على من يعمل على هذا الملف من الجانب المصري أن يعي هذه الحقيقة تماماً ويتخلى عن الاعتماد الكلي على الأساليب القانونية شديدة الميكانيكية، ويتجه إلى المزيد من العمل الدبلوماسي والسياسي والإعلامي.

ويتضح ذلك من رد فعل رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2012 عندما أعلن عن تعيين فريق عمل Task force لتعمل مع الحكومة المصرية بهدف تجميع الأدلة وتبعية الأصول وتغيير قانون الاتحاد

Weir, K. (2011). UK extends Libyan asset freeze, seizes currency. Available: 10  
<http://www.reuters.com/article/2011/03/04/us-libya-britain-idUSTRE72356B20110304>

Weir, K. (2011). UK extends Libyan asset freeze, seizes currency. 11  
Available: <http://www.reuters.com/article/2011/03/04/us-libya-britain-idUSTRE72356B20110304>

الأوروبي، ومتابعة القضايا القانونية التي من شأنها أن ترجع هذه الأموال المسروقة إلى أصحابها الشرعيين، وجاء هذا بعد تحقيق مطول من تليفزيون ال بي بي سي تم إذاعته في سبتمبر يتهم الحكومة البريطانية بالفشل في تجسيد بعض الأصول المنسوبة إلى نظام الرئيس المخلوع.

ويقول منتج التحقيق دانيال تيتلو إنه لا يوجد في القوانين البريطانية والأوروبية ما يمنع الحكومة البريطانية من العمل الثنائي مع الحكومة المصرية كما فعلت الحكومة السويسرية، ولذا يعتقد تيتلو أن الانتظار لسبعة وثلاثين يوماً بعد تنحي مبارك حتى صدور قرار الاتحاد الأوروبي بتجميد أموال 19 شخصية مرتبطة بنظام كان قراراً سياسياً وليس قانونياً.

ويضيف تيتلو الصحفي في ال بي بي سي أنه كان يمكن إصدار أوامر تجسيد الأصول عند وصول الشبهات إلى مستويات لا يمكن تجاهلها كما هو الوضع في الحالة المصرية، وأنه يشترط التيقن التام من أن مصدر الأموال غير قانوني في حالة إرجاعها فقط لأن الهدف الأساسي من تجميدها هو منع تهريبها إلى حين إجراء المزيد من التحقيقات.

ويقول آليستير بيرت مسئول الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية في بيان رسمي في رد فعل على الانتقادات الموجهة إليه بالتعاس عن تجميد أموال النظام السابق: أن قانونية عملية استعادة الأموال المنهوبة مسألة مهمة، فليس من الممكن أن تقوم المملكة المتحدة بحرمان أي شخص من ممتلكاته الخاصة، وأن تقوم بردها إلى بلد آخر دون حكم قضائي وقرار بالمصادرة. ويضيف بيرت: إن الحكومة البريطانية لم يكن بوسعها الإسراع في عملية تجسيد الأصول لأن تلك القرارات لا يمكن أن تأخذ بناء على تكهنات فقط.

وتوضح السفارة البريطانية بالقاهرة في رسالة موجهة إلى المبادرة المصرية أنه حتى يتعين على المملكة المتحدة مصادرة أموال أي شخص، يجب أن يكون قد صدر حكم بالإدانة ضده عن جريمة حققت له مكاسب مالية، ولكن في حالة عدم وجود حكم نهائي بالإدانة من الممكن اتخاذ مسلكاً آخر وهو المصادرة المدنية للأموال مما يتطلب تقديم طلب إلى المحاكم المدنية يثبت أن الجريمة التي تمت خارج المملكة المتحدة غير شرعية طبقاً لقوانين تلك البلد وغير شرعية طبقاً لقوانين المملكة المتحدة أيضاً.

ويسمح القانون البريطاني بتجميد الأموال بدون حكم قضائي بعكس ما تدعي الحكومة البريطانية في الحالات التالية: عندما تكون الجريمة الوحيدة المعروفة تمت خارج بريطانيا مع عدم إمكانية بدء قضية جنائية في محاكم إنجلترا وويلز أو أيرلندا الشمالية. عدم وجود متهم حي داخل الولاية القضائية البريطانية أو صعوبة قدومه إلى الولاية القضائية. عند القدرة على تحديد عائدات الجريمة، مع عدم القدرة على ربطها بأي شخص.

عندما تعتقد سلطة تنفيذ القانون أنه لا يمكن للتحقيقات أن تولد ما يكفي من الأدلة لخلق احتمال واقعي للإدانة.

عند إجراء تحقيق جنائي ولكن سلطة الادعاء ترى عدم وجود أدلة كافية لوجود احتمال واقعي للإدانة.

عند إجراء محاكمة لم تؤد إلى إدانة.<sup>12</sup>

ويتضح الفارق بين عملية تجسيد الأموال من ناحية وإعادتها من ناحية أخرى في كيفية تعامل الجانب السويسري مع ملف الأموال المصرية، إذ تفتخر سويسرا بأنها قامت بتجميد بعض من أموال مبارك فور تنحيه بقرار من الرئيس، أي من ممثل السلطة التنفيذية،

Attorney General's Office. (2009). Asset recovery powers for prosecutors: guidance and background note 2009. Available: 12 <https://www.gov.uk/asset-recovery-powers-for-prosecutors-guidance-and-background-note-2009>

ومثلها كان لسويسرا الريادة والسبق في تجريد الأموال فقد طورت أيضا من إجراء آخر في غاية الأهمية وهو إمكانية إعطاء صفة "شبكة الجريمة المنظمة" لرموز نظام مبارك مما يعطي السلطات السويسرية القدرة على تطبيق ما يعرف بالمنطوق العكسي لإثبات الجريمة reverse burden of proof ما يتيح التعامل مع تلك الشخصيات بعكس القاعدة القانونية المستقرة أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته فيكون البريء متهماً حتى تثبت براءته فيتيح تجريد الأموال بسهولة إلى حين الانتهاء من التحقيقات بغية منع تهريبها وضمانا لردّها عند فشل المتهم في إثبات مصدر الأموال الشرعي.

ويعلق مارك بيث أستاذ القانون الجنائي وخبير استرداد الأموال المهربة على القانون لتليفزيون ال بي بي سي ، بأن المسؤولية تقع على كاهل المتهم لإثبات أن هذه الأموال من مصدر شرعي في خلال فترة زمنية محددة في حالة الاشتباه بدلا من الحالة القانونية العادية التي يقع فيها عبء الإثبات على المدعي.

ويضيف بيث أن ثمة العديد من الطرق التي يمكن اتخاذها في عمليات تجريد واسترداد الأموال المنهوبة، ومنها ما سمح به قانون جديد في سويسرا في حالة الدول الفاشلة مثل الكونغو الديمقراطية وهايتي، وهي الدول التي لا توجد فيها نظم قضائية مستقرة وفعالة، ففي هذه الحالة يكون في إمكان السلطات السويسرية نقل عبء الإثبات والقيام بالعملية كاملة بنفسها وإعادة الأموال في النهاية، ولكن يعتقد بيث أن هذا الأسلوب سيكون بمثابة إهانة للجانب المصري لوجود على حد تعبيره مؤسسات عاملة، وعدم اعتبار مصر دولة فاشلة. ويوجد أيضا بسويسرا تشريعات نشأت في ظروف كانت فيها المافيا الصقلية والروسية تتخذ من البنوك السويسرية ملجأ لتهريب الأموال الفاسدة، وتسمح هذه التشريعات بنقل عبء الإثبات وتجميد الأصول لمجرد الاشتباه بانتمائها لشبكات الجريمة المنظمة حتى يثبت صاحب الأموال أنه قد تم التحصل عليها بالوسائل الشرعية، مما يسهل من عملية تجريد الأموال حيث لا يشترط وجود أدلة قطعية بفساد هذه الأموال سلفا.

ويشرح النائب العام السويسري أنه حتى يتسنى للقضاء السويسري إعطاء صفة الجريمة المنظمة إلى أية جماعة يجب توافر بعض الشروط ومنها: (١) التسلسل الهيكلي بمعنى أن تكون هناك درجات واضحة من القيادة و (٢) درجة من السرية في التعاملات. ويقول النائب العام السويسري: "إن هذه هي شروط المحكمة الفيدرالية، ويجب علينا تقديم الأدلة التي تقول على سبيل المثال أن شخصا ما مرتبطا بمبارك قد أرسل خطابا سريا في هذه الفترة إلى شخص ينتمي لهذه الشبكة ما يثبت سرية معاملاتهم، ووجود علاقة رئيس ومرؤوس واضحة وأنهم قد قاموا بأفعال مشابهة في حالات أخرى".

كانت المحكمة الفيدرالية السويسرية قد أقرت في أبريل 2012 بأنه لا يمكن استبعاد احتمالية وجود مجموعة للجريمة المنظمة في ضوء الأدلة المتاحة، وذلك بعدما تقدم النائب العام السويسري وقضت المحكمة بأنه لا يمكن إنكار أن مصر عانت من أضرار نتيجة لممارسات تلك المجموعة غير شرعية.

مما سبق ينبغي على السلطات المصرية مراعاة الفوارق والاختلافات بين الأنظمة القانونية المختلفة فعلى سبيل المثال تميز سويسرا باستقلالية قانونية، وبتشريعات تعزز من قدرة الدولة على مكافحة غسيل الأموال لعدم كونها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي على نحو يمكنها من اتخاذ تدابير أكثر استباقية مقارنة بالدول الأعضاء ففي حين جمدت سويسرا بعض أموال مبارك يوم تخيه، انتظرت بريطانيا 37 يوماً بعد التنحي إلى حين إصدار الاتحاد الأوروبي قراراً يلزم الدول الأعضاء بتجميد أموال 19 شخصا يشملون مبارك وعائلته وأبرز رموز نظامه ممن تم محاكمتهم في مصر.

# نيجيريا: توافر الإرادة السياسية والخبرة القانونية أدى إلى قيام أنجح نماذج استعادة الأموال

يمثل النموذج النيجيري لاستعادة الأموال واحداً من أنجح النماذج في مجال استعادة الأموال المهربة، فبعد وفاة الديكتاتور النيجيري السابق ساني أباتشا، قامت الحكومات المتعاقبة بعمل تحقيقات موسعة، وحملات واسعة لاستعادة أموال أباتشا ومعاونيه الخبأة بالخارج في شبكة معقدة من الحسابات البنكية والشركات الواجبة في المملكة المتحدة وسويسرا ولوكسمبورج وليخنشتاين وجيرسي وجزر الباهاما.

بدأت عملية استرداد الأموال عن طريق تحقيق شرطي خاص في عام 1998، وفي سبتمبر 1999 استعانت الحكومة النيجيرية بخدمات مكتب محاماة سويسري يدعى مونفريني وشركاه في تعقب واسترداد الأموال النيجيرية في الخارج، وبحلول ديسمبر عام 1999 قبلت السلطات السويسرية أول طلب للمساعدة القانونية المتبادلة (MLA) request مما أتاح إصدار قرار عام بالتجميد إلا أن الحكومة السويسرية قد اشترطت الحصول على حكم نهائي بالمصادرة من المحاكم النيجيرية، وهو ما كان أمراً صعباً على المستويين القانوني والسياسي في تلك الفترة في نيجيريا، وذلك إلى حين استطاع مكتب مونفريني من الحصول على حكم تاريخي بعدم الحاجة إلى حكم المصادرة النهائي لوجود ما يكفي من أدلة تثبت فساد أباتشا وأعوانه. وقد استغرق الأمر حوالي سبع سنوات حتى استردت نيجيريا شيئاً من الأموال لكثرة الطعون المقدمة من عائلة أباتشا وأعوانه وعائلته ضد قرارات التجميد حتى استردت في عام 2005 و 2006 ما يفوق نصف المليار دولار. وما زال بعض التحقيقات جارياً بشأن أموال هذا النظام بعد مرور حوالي 15 عاماً على وفاة أباتشا. 13



# أداء الحكومة المصرية بشأن استعادة أموال مبارك

## غياب الإرادة السياسية

تعاقبت العديد من الحكومات والقيادات منذ سقوط رأس النظام السابق وتوالى على حكم البلاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة وزير الدفاع السابق في حكومة مبارك المشير محمد حسين طنطاوي، وخلفه الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة السابق، وعضو جماعة الإخوان المسلمين، وتناوب على رئاسة الحكومة أربعة رؤساء وزارة وقد انعكست هذه التقلبات السياسية على تغيير الجهة المختصة بإدارة ملف استعادة الأموال أكثر من مرة بل وتزامن وجود أكثر من لجنة في نفس الوقت بجانب وجود العديد من الحملات الشعبية التي كانت تعمل بشكل تطوعي.

وتعد حالة الدكتور/ محمد محسوب تجسيداً لهذا التخبط، فقبل توليه وزارة الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية في وزارة الدكتور/ هشام قنديل الأولى، كان الدكتور محسوب عضواً في لجنة مستقلة للعمل على استرداد الأموال المنهوبة، وقام محسوب بالهجوم على الحكومة وقتها واتهمها بغياب الإرادة السياسية، وكان لا يزال المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو صاحب السلطة، وكان الجنزوري هو من يرأس الحكومة وقتذاك، وهو رجل من رجال عصر مبارك، فلم يتسم العمل في تلك الفترة، لأسباب بديهية، بالجدية والمثابرة اللازمة. ولكن مع تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية زادت الآمال في تحريك هذا الملف وقاد محسوب، مستفيداً من منصبه الوزاري، تشكيل لجنة جديدة لاسترداد الأموال كان من المفترض أن تكون أكثر استقلالية من سابقتها.

وفي نهاية عام 2012، قدم محسوب استقالته من منصبه الوزاري نتيجة لاختلافه مع كثير من السياسات، والتي تتناقض وقناعاته الشخصية، والتي عبر عنها محسوب بقوله أنه لا يراها معبرة "عن طموحات شعبنا بعد ثورة هائلة طاهرة دفع لأجل نجاحها الغالي والنفيس" على حد تعبيره. وذكر محسوب ملف استرداد الأموال المنهوبة في خطاب استقالته كمثال على تلك السياسات وكتب ما نصه: "ويأتي من ضمن هذه السياسات على سبيل المثال ملف استرداد الأموال المنهوبة والذي كنت قد تقدمت بتصور كامل له منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر، غير أن الوضع بقي على ما هو عليه؛ بحيث ظل الملف كاملاً بيد اللجنة القضائية ذاتها المشكلة بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي لم تؤدِ لأي إنجاز حقيقي منذ إسناد هذا الملف لها، وهو ما يضيّع حقوق الدولة المصرية ويمسّ هيبتها أمام الدول التي تلقت أموال الفساد الهاربة منها، فضلاً عن مصداقيتها التي تتراجع أمام مواطنيها".

ويأتي هذه القرار تعبيراً عن التخبط الشديد وعدم وجود خطة أو منهج واضح ومحدد للدولة لاستعادة الأموال المهربة بالخارج، ومما يضاعف من صعوبة الموقف، غياب الإرادة السياسية أيضاً عند العديد من الحكومات الأوروبية لعدم كونها جزءاً من التغيير السياسي في مصر بعكس ليبيا. ويزيد غياب الدافع السياسي عند الدول الأوروبية، التي كانت تتمتع بعلاقات مالية طيبة ومتينة مع النظام السابق الذي يحمل بعض رموزه جنسيات أوروبية، من التحديات التي تواجهها الحكومة المصرية في هذا الملف.

## المحاكمات وجمع الأدلة

ومن العوامل التي تؤثر على هذا الملف ارتباطه الوثيق بسير محاكمات النظام السابق في قضايا الفساد فأغلب الدول خصوصاً في ظل غياب الإرادة السياسية تطلب أدلة وأحكاماً قضائية ضد الأشخاص المطلوب تجريد أموالهم، وكان العديد من رموز النظام السابق قد حصلوا على براءات في قضايا الفساد وإهدار المال العام واستغلال النفوذ السياسي للترشح بمن فيهم مبارك ونجله مما يصعب من موقف الدولة في استرداد أموالا تدعي أنها منهوبة في حين أن قضاء نفس الدولة يعطي أحكاماً بالبراءة لتلك الشخصيات.

ويعتقد الدكتور مارك بيث أن الحكم على مبارك في قضايا قتل المتظاهرين وبراءته من قضايا الفساد قد يعوق جهود إثبات أن أرصدة مبارك ورجاله في البنوك ناتجة عن ممارسات فاسدة، ويقول مسئول وزارة الخارجية السويسرية فالنتين زيلفيجر إن إعادة أموال إلى مصر مرتبطة بربط الأموال بالجريمة والأحكام القضائية، ومن الممكن أن يأتي هذا الحكم إما عن طريق المحاكم المصرية أو السويسرية، ومن ثم فإن أحكام البراءة في المحاكم المصرية قد تؤدي إلى رفع التجميد عن الأموال في حالة عدم صدور حكم قضائي من محكمة سويسرية.

وأما بالنسبة إلى الوقت، فيؤكد النائب العام السويسري أننا نتحدث عن سنوات وليس شهورا من أجل مصادرة هذه الأموال وإعادتها إلى البلد مصدر هذه الأموال، ويشير لاوبر إلى أن استغراق الأمر سنوات لا يعود إلى بطء الإجراءات بقدر ما يعود في الأساس إلى أن الإجراءات التي تتبعها يجب أن تكون متوافقة مع قوانين الإجراءات الجنائية.

كان من أهم أسباب عودة الأموال المنهوبة والمهربة في قضية الديكتاتور النيجيري الجنرال ساني أبانتشا بعد وفاته عام 1998 هو وجود العديد من المستندات والأدلة التي تثبت استخدامه لحسابات مزيفة ساعدته على إخراج نحو 2.2 مليار دولار خارج نيجيريا استطاع المسئولون في نيجيريا تقديم مستندات كافية لإقناع السلطات السويسرية بمساعدتهم في تتبع أموال الجنرال أبانتشا، وبالفعل نجحت هذه الجهود في إعادة ما يقرب من 800 مليون دولار في العام اللاحق لوفاته فيما تمت استعادة 505 مليون دولار إضافية في عام 2004 من سويسرا، وما زال هناك بعض القضايا الجارية التي تخص أموال مساعديه وعائلته 14.

إن التحدي القانوني الأساسي الذي يواجه الجانب المصري هو إثبات أن أموال مبارك قد تم جمعها بأسلوب غير قانوني في ظل نظام تشريعي يسيطر عليه الحزب الوطني الحاكم آنذاك عن طريق تزوير الانتخابات وشراء الأصوات وإرهاب الخصوم السياسيين والسيطرة على وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مجلس وزراء وأمانة السياسات بالحزب الحاكم سابقا التي كانت تخضع فعليا لحفنة من رجال أعمال منذ 2004 فيما عرف بـ "حكومة رجال الأعمال"، وإقناع الأطراف الخارجية بوجود هذه الشبكة من المصالح بالأدلة وأن النظام لم يكن في حاجة إلى الفساد الجنائي لسيطرته على السلطة التشريعية بالقمع، ومن ثم صعوبة إثبات أن تلك الممارسات تمت بالخالفه للقانون.

ويوجد العديد والعديد من الأمثلة على الفساد "المقنن" ومنها على سبيل المثال ما يظهره رضا عيسى، الباحث الاقتصادي، في أبحاثه عن كيفية استفادة بعض الشركات المملوكة لشبكة مبارك الاقتصادية من القوانين الضريبية والإعفاءات التي أدخلتها هذه المؤسسات لمصلحتهم الخاصة فقد قامت بعض الشركات المملوكة من قبل شخصيات مقربة من النظام بدفع ضرائب قليلة للغاية، فعلى سبيل المثال قامت شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)، شركة العقارات العملاقة المملوكة لمجدي راسخ، والد زوجة نجل الرئيس مبارك، بدفع نحو 0.5٪ ضريبة، وفقا لدراسة عيسى.

وقد أتاحت لنا المقابلات التي أجريناها مع العديد من موظفي الحكومة والأجهزة الرقابية تجميع مئات الوثائق التي تشكل حجر الزاوية في العديد من محاكمات الفساد في فترة ما بعد الثورة وثبتت هذه الوثائق العديد من الممارسات "القانونية" التي سمحت لأصحاب النفوذ السياسي نهب ثروات البلاد بدون حسيب أو رقيب. فعلى سبيل المثال كان لدى وزارتي السياحة والإسكان سلطة قانونية لتخصيص

World Bank. (2007). Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan. Available: 14

<http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/Star-rep-full.pdf>

الأراضي بالأمر المباشر بأسعار يقرها الوزير، ولأشخاص يقع عليهم الاختيار دون اللجوء إلى مناقصات علنية، وقد كانت تباع هذه الأراضي بثن بنحس. ومن الجدير بالذكر أن في حكومة مبارك الأخيرة كان يرأس وزارة الإسكان رجل الأعمال الملياردير أحمد المغربي والذي يعد من أشهر الرجال في مجال شراء الأراضي والتطوير العقاري مما يمثل تضاربا صارخا في المصالح بين دوره السياسي ودوره كرجل أعمال ويعتبر دليلا قويا على فساد النخبة الحاكمة واستغلال نفوذها السياسي لتحقيق مصلحة خاصة، وهو تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد.

وكانت تستند هذه الممارسات إلى المادة 11 من قانون هيئة المجتمعات العمرانية ونصها: "للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، أن تجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق البرامج والأولويات المقررة ولها أن تتعاقد مباشرة مع الأشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة".

ويوجد كثير من الأدلة على أن هذا المسلك "القانوني" قد كلف خزينة الدولة العشرات إن لم يكن المئات من المليارات، فيوضح تقرير صادر عن الجهاز المركزي للحسابات، وهو الجهاز الحكومي المكلف بمراقبة المال العام أن صفقة مدينتي، التي كان بطلها رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى العضو السابق بالحزب الوطني المنحل، والمدان في جريمة التحريض على قتل، قد كلفت الدولة ما يقرب من ستة مليارات جنيه. وكانت هيئة المجتمعات العمرانية قد قامت بتخصيص مساحة 34 مليون متر في شرق القاهرة والتي تمثل حوالي 11.4% من المساحة الكلية للقاهرة الجديدة مستخدمة المادة 11 سالفة الذكر. واستطاع هشام طلعت مصطفى، القيادي السابق بالحزب الوطني الحاكم في عهد مبارك، الحصول على هذه الأرض بدون مقابل من هيئة المجتمعات العمرانية بالأمر المباشر في مقابل إعادة 7% من مجموع العقارات، والجدير بالذكر أنه قد تم تحصيل الأموال من الحاجزين مقدما قبل الشروع في عملية البناء ما يعني أن الشركة المسؤولة عن المشروع قد قامت بجمع الأموال قبل الإنفاق على المشروع.

ونص حكم المحكمة الإدارية العليا في 14/9/2010 في قضية مدينتي أن قرار هيئة المجتمعات العمرانية بالتعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني على إنشاء مشروع مدينتي جاء مخالفاً للدستور لإخلاله بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، إذ أن الهيئة امتنعت عن التعاقد مع المدعي الأول المهندس حمدي الفخراي إلا من خلال مزاد علني، في حين قامت بتخصيص تلك المساحة من الأرض للشركة العربية دون أي إعلان أو ممارسة بين هذه الشركة وأية شركات أخرى، ودونما مراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص. 15 ويذكر نفس الحكم واقعة بيع أرض ماثلة لأرض مدينتي بخمسة آلاف جنيه للمتر وبالتالي تكون قيمة أرض مشروع مدينتي مائة وخمسة وستين مليار جنيه، في حين أن الشركة العربية تتحمل فقط ما لا يزيد عن مليار جنيه ثمن المرافق الداخلية للمشروع، ومن ثم تكون شركة هشام طلعت مصطفى قد حصلت على أرض مشروع مدينتي بدون مقابل. 16

وثمة مئات من الحالات التي كان يجري فيها بيع الأراضي المملوكة للدولة والشركات العامة بأقل من قيمتها بشكل خطير، وأحيانا بمبلغ رمزي شبه مجاني مقارنة بتقييمات لجان التسعير، وكان يستفيد منها في الأساس رجال الأعمال المقربون من مبارك والحزب الحاكم ودوائر صنع القرار. وتظهر هذه الوثائق (الكثير منها تقارير حكومية رسمية وأحكام قضائية) أن هذه السياسة أفقدت مصر العشرات، إن لم يكن مئات المليارات من الجنيهات على الرغم من أن الممارسة كانت تحدث وفقا للقوانين من الناحية الفنية.

15 حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعين 31314، 30952 لسنة 56 القضائية العليا بتاريخ 14/9/2010

16 انظر المصدر السابق.

عندما تملك مجموعة جريمة منظمة-على حد وصف القضاء السويسري- كيان دولة بسلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية، فلا يحتاج الفساد حينها إلى الاختباء والعمل خارج إطار القانون. وهذه 'الجريمة المنظمة'، والتي كانت ترعاها أسرة الديكتاتور المخلوع، لا تعمل خارج نطاق القانون لأنهم كانوا هم القانون نفسه. فليس من المنطق أو العدل في شئ محاسبة نظام مبارك وفقا لقوانين صنعها هو. وفقا لذلك، فإن أي جهد لإثبات أن أموال نظام مبارك غير مشروعة لا ينبغي أن تركز على ما إذا كانت الأموال شرعية طبقا لقوانين فاسدة من صنع برلمان مزور ينتمي لنظام يفتقر لأية شرعية بل ينبغي التركيز بدلا من هذا على أن النظام الديكتاتوري كان غير منتخب، وأن أركانه قد استفادت ماليا من السلطة السياسية. ويجب إيضاح هذه الصورة وإقناع الأطراف الأجنبية بها مما قد يغير جذريا من فلسفة البحث عن الأدلة ويقوم على تسهيلها ويخضع جزءا أكبر من الأموال والشخصيات للتحريات القانونية في البلدان المستقبلية لتلك الأموال، بخاصة أن الجانب السويسري يدرس تقديم مشروع قانون جديد قد يسهل من عملية استرداد الأموال المصرية على أسس لا تعتمد فقط على ربط الأموال المجمدة مباشرة بالجريمة.

## سيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل على ملف استعادة الأموال

تمتع السلطة التنفيذية بقدر محدود من الاستقلالية إذ أن تحركها عادة ما يكون نابعا من أجندة سياسية في الأساس، كونها تتبع رئيس السلطة التنفيذية المنتمي لحزب سياسي ذي أجندة اقتصادية وسياسية واجتماعية محددة يعمل مع حكومته على تنفيذها في إطار القوانين الموجودة. ولا يخفى على المرء أيضا سيطرة الكثير من رجال النظام السابق على الكثير من مفاصل الجهاز البيروقراطي مما قد يؤدي إلى تعطيل العمل بكفاءة على هذا الملف، من المهم ضمان قدر من استقلالية العاملين على استرداد الأموال مما يتيح عدم تأثرهم بالتقلبات السياسية التي تشهدها البلاد حاليا وخصوصا في تشكيل الحكومات. من المهم أيضا إدراك مدى تأثير ذلك على سير عملية استرداد الأموال في الخارج فعلى سبيل المثال قضت الحكومة السويسرية في ديسمبر 2012 بعدم جواز إطلاع الجانب المصري على ملفات الإجراءات الجنائية المتعلقة بأموال المصريين المجمدة لديها، بعدما كان أعطى النائب العام السويسري المصريين هذا الحق في مايو 2012 بشرط ألا تقوم السلطات المصرية باستخدام هذه المعلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أية إجراءات جنائية أو مدنية أو إدارية وتم الطعن على هذا القرار من قبل أحزاب تلك الحسابات، واستند قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية إلى ان الحالة المؤسسية في مصر لا تضمن قيام الجهات المسئولة بالحفاظ على سرية المعلومات، وهذا بالرغم من توقيع الجانب المصري على اتفاقية تلزمها بحماية المعلومات قبل الانتهاء من المحاكمات التي تجرى حاليا في مصر. ويشير قرار المحكمة إلى أن قرارها بعدم معاملة مصر كتونس يرجع في الأساس إلى أفضلية الوضع المؤسسي في تونس على نحو لا يجعل مجالا للمقارنة بينهما.

ويشير زيلفيجير إلى أن قرار المحكمة قد يبطئ من التعاون المصري السويسري في تحديد مصدر الأموال المجمدة في سويسرا، ولكنه أكد على التزام الجانب السويسري بإعادة أية أموال منهبوبة إلى مصر في أقرب وقت ممكن.

كما قال البروفيسور بيث أنه لا يمكن تصنيف مصر كدولة فاشلة تماما كالكونغو الديمقراطية وهايتي ما يستبعد مصر من الاستفادة من القانون السويسري الجديد الذي يسمح للسلطات السويسرية القيام بالتحقيقات وجمع المعلومات والأدلة بنفسها وإعادة الأموال في

النهاية. إن وجود المؤسسات لا يعطي مصر ميزة ترك الأمر بالكامل للسلطات في الدول الأخرى، ولكن في نفس الوقت فإن عدم استقرار هذه المؤسسات في ظل الوضع السياسي السائد يصعب من فرص التعاون والدفع قدما بهذا الملف.

ويظهر هذا جليا في تغيير مسؤولي اللجان التابعة لوزارة العدل والذي غالبا ما يطرأ نتيجة التغييرات الوزارية والتقلبات الكثيرة في الموازين السياسية التي شهدتها مصر باستمرار منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير.

فعلى سبيل المثال كانت اللجنة الأساسية التي تعمل على هذا الملف هي اللجنة التابعة لجهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل برئاسة المستشار عاصم الجوهري، والتي تشكلت بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مارس 2011، واستمرت في العمل إلى ما يقرب من العام ونصف العام، وبعد نجاح الدكتور محمد مرسي، وتشكيله لحكومة جديدة برئاسة الدكتور هشام قنديل، تم تخيئة المستشار عاصم الجوهري جانبا في سبتمبر الماضي من قبل وزير العدل الجديد المستشار أحمد مكي وتعيين المستشار يحيى جلال فضل بدلا منه. وشاعت أنباء في سبتمبر الماضي عن إصدار الرئيس محمد مرسي قرارا بقانون لتشكيل هيئة مستقلة عن وزارة العدل برئاسة المستشار محمد أمين المهدي والدكتور حسام عيسى نائبا له، ثم لم تلبث أن تراجعت هذه الأخبار، ولم يتم تشكيل أية لجان، وفي المقابل استمرت "لجنة يحيى جلال الفضل" في إدارة هذا الملف، بيد أن الأمر لم ينته عند هذا، إذ أن محكمة القضاء الإداري تنظر في دعوى تطالب بنذب قضاة مستقلين يتولون ملف استرداد الأموال المهربة في الخارج، وقد ورد في الدعوى نقلا عن جريدة المصري اليوم، أن "هذه الهيئة يجب أن تتضمن قضاة مستقلين بمعزل عن وزارة العدل، يتولون تنفيذ السياسات التي نصت عليها [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد] ، والتي من شأن إعمالها عودة الأموال المهربة إلى خارج مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير".

وبالإضافة إلى هذا فإن الحكومة كانت قد أحالت مشروع قانون بتشكيل لجنة جديدة إلى مجلس الشورى بصفتها الجهة التشريعية في غياب مجلس الشعب (النواب طبقا للدستور الجديد) لتشكيل لجنة جديدة، ويهدف القانون إلى إعطائها المزيد من الاستقلالية والسلطة لتعيين خبراء محليين ودوليين بدعم مالي من وزارة المالية.

وتأتي استقالة الدكتور محمد محسوب وزير الدولة للشئون القانونية المهتم بملف استعادة الأموال المنهوبة لتتويجا لحالة التخبط التي تشهدها إدارة هذا الملف والتي كانت السبب الرئيسي وراء تركه منصبه الوزاري حسب ما جاء في خطاب الاستقالة.

وكما سبقت الإشارة فإن استعادة الأموال تتطلب مجهودا كبيرا متراكما ومستمرًا، كما تستلزم منهجا ثابتا للعمل مع بناء علاقات قوية ومتواصلة مع الجهات الأجنبية، وإنشاء قنوات اتصال مع الجهات الدبلوماسية ووسائل الإعلام، ومن هنا فإن التغيير المستمر وغياب المنهجية يؤثر سلبا على سير هذه العملية كما هو واضح في قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية، علما بأن العملية تستغرق سنوات طويلة في الحالات العادية كما ذكرنا من قبل.

تكمن خطورة عدم استقلالية اللجنة المكلفة باستعادة الأموال المهربة، وتبعيتها للجهاز التنفيذي (الحكومة المصرية ممثلة في وزارة العدل في حالتنا) في خضوعها للتفاهات والاعتبارات السياسية التي تتم بين رموز النظام الحالي والسابق، وصفقات التصالح المعلنة وغير المعلنة، وكذلك سيطرة بعض المنتمين إلى دوائر النظام السابق على الجهاز التنفيذي وتوغل شبكات مصالحهم مما قد يعيق من عمل أية لجنة تابعة للجهاز خصوصا فيما يتعلق بجمع وتقديم أدلة ومعلومات بخصوص فساد نخبة مبارك الحاكمة وأمكانة إخفاء أموالهم في تلك الدول، وذلك في ضوء الأداء المتواضع للجان التابعة إلى وزارة العدل وجهاز الكسب غير المشروع.

وتعد إحالة مشروع قانون بتشكيل لجنة جديدة إلى مجلس الشورى لتشكيل لجنة جديدة أكثر استقلالية وإعطائها الصلاحيات الكافية

لتعيين خبراء محليين ودوليين بدعم مالي من وزارة المالية، خطوة جيدة لكن متأخرة، وتدلل على التخبط الذي تواجهه إدارة هذا الملف، وكان الأحرى أن يتم تشكيل هذه اللجنة المستقلة منذ اللحظة الأولى من خبراء مستقلين مشهود لهم بالنزاهة عملوا على هذا الملف، ولا يخضعون لسلطة الجهاز التنفيذي وتقلباته العاصفة وبما يوفر لهم الدعم المادي والمعنوي والفني الكامل.

## عدم استخدام وسائل غير قضائية (إعلامية وسياسية ودبلوماسية) بالتكامل مع الوسائل القضائية للضغط من أجل استرداد الأموال

يفضل بعض القائلين على عملية استرداد الأموال في الحالة المصرية وصفها بأنها عملية قانونية بحتة وتخضع لإجراءات بالغة التعقيد ويتم التركيز على هذا الجانب أكثر كلما قلت الإرادة السياسية، لكن من المتابعة لتحركات الحكومات المختلفة يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن العملية ليست فقط عملية إجراءات، وإنما يلعب العامل السياسي فيها دوراً غاية في الأهمية، وتكون أسئلة مثل ما إذا كان النظام المخلوع أو الساقط حليفاً للبلدان التي تستضيف الأموال في بنوكها، وعماً إذا كانت هذه الدول جزءاً من عملية إسقاط النظام شديدة المحورية. وبناءً على هذا فإنه يجب ألا يكتفي الجانب المصري بالتعاون على المستوى الفني فحسب بل ينبغي عليه العمل على شتى المستويات البحثية والإعلامية والسياسية والدبلوماسية.

وخير دليل على ذلك هو التحرك الكبير الذي شهدته الحكومة البريطانية بعد عرض فيلم ال بي بي سي الوثائقي "مليارات مصر المنهوبة" في الثاني من سبتمبر 2012 والتي تم توجيه اتهامات صريحة فيه إلى الحكومة البريطانية بالتقاعس عن تجريد أصول وشركات معروفة ومعلنة تنتمي إلى عائلة مبارك وزوجة وزير الإسكان في عهد مبارك "نجلاء الجزيرلي"، التي كانت من ضمن قائمة العقوبات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

وكان من أبرز ردود الأفعال زيارة وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج لمصر بعد نحو أسبوع من عرض الوثائقي ووعده للرئيس محمد مرسي بإرسال محاميا مقيما للتعاون عن قرب مع الحكومة المصرية بخصوص استعادة الأموال، وقد قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون بالتأكيد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية شهر سبتمبر الماضي على حق شعب مصر في الحصول على أمواله المنهوبة بعد ذهاب مبارك بفترة طويلة وأعلن عن تشكيل فريق عمل للعمل مع الحكومة المصرية على جمع الأدلة وتبعية الأصول.



## التوصيات

يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن من أهم معوقات عمليات استرداد الأموال هو عدم ثقة حكومات الدول التي تختبئ بها الأموال في نزاهة وعدالة المؤسسات في البلدان النامية، لذا يجب على الجهات التحقيقية والقضائية والحكومية في مصر بذل أقصى جهد في جمع أدلة لا تقبل الشك والتواصل مع السلطات الأجنبية والمؤسسات الدولية وكسب ثقتها وتقديم ضمانات باستخدام هذه الأموال في أغراض تنموية. وللبادرة مجموعة من التوصيات نراها معينة في عملية استرداد الأموال والارتقاء بفعاليتها:

تكوين لجنة مستقلة عن الجهة التنفيذية لا يتغير أعضاؤها وعملها بسبب التغييرات الوزارية أو الاضطرابات السياسية التي لا تتوقف، وينبغي أن تشمل اللجنة خبراء في مكافحة غسيل الأموال وخبراء في القانون الدولي ودبلوماسيين ومسؤولي علاقات عامة مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة للعمل على الزوايا والمستويات المختلفة لهذا الملف، بعكس اللجان التي تنتمي لوزارة العدل والتي تعوق العملية أكثر مما تدفع بها إلى الأمام، ومن المنتظر أن يساعد البعد عن الصراعات السياسية والاستقلالية في الحفاظ على منهجية ثابتة ومحددة في العمل وثبات في العضوية. أكدت وزارة الخارجية السويسرية في رسالة إلى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن اطلاع الجانب المصري على ملفات استرداد الأموال تم تعطيله بسبب عدم الاستقرار المؤسسي، ومن حق مصر تقديم طلبًا جديدًا عند تحسن الحالة المؤسسية في مصر واستقرارها، مما يؤكد مجددًا على أهمية تشكيل لجنة مستقلة ذات مصداقية داخل وخارج مصر لا تتبع الجهاز التنفيذي ولا تتأثر بالاضطرابات التي تحدث بداخله حتى يستطيع الجانب المصري المضي قدمًا وتقديم طلب جديد للاطلاع على ملفات الأموال المهربة. تدعيم التعاون مع الإعلام والمجتمع المدني كوسيلة لدعم الشفافية وإزالة الغبار والسرية التي يتسم بها هذا الموضوع الشائك والمعقد. كتابة تقرير متكامل ومفصل من قبل خبراء مكافحة الفساد وأسائذة القانون وباحثين ومنظمات المجتمع المدني والمحامين يلخص الفساد السياسي والمالي، وربطهما ببعض عن سنوات فساد مبارك، وترجمتها إلى لغات أجنبية على أن يكون التقرير المفصل معتمدًا على وثائق وأدلة ثبت ترحيب مبارك وعائلته والنخبة الحاكمة اقتصاديا عن طريق حكم غير شرعي جاء بانتخابات مزورة على المستويين التنفيذي والتشريعي وما يترتب على ذلك من بطلان جميع القوانين والقرارات التي سمحت لهم بنهب المال العام على مدى عقود من الحكم الفاسد مع التركيز على صعوبة إدانة مبارك عن ممارساته الفاسدة بحزمة قوانين صيغت في عهده.

اتخاذ إجراءات احترازية حتى لا يتكرر مستقبلا عمليات النهب المنظم لموارد وثروات الدولة عن طريق فرض تشريعات تنظم وتشدد الرقابة على البنوك والعمليات البنكية للشخصيات المكشوفة سياسيا Politically Exposed Persons وكل الشركات المرتبطة بتلك الشخصيات مع فرض عقوبات مالية كبيرة على البنوك المخالفة لهذه الإجراءات، وتعديل قانون مكافحة غسيل الأموال 80 لسنة 2002 بما يضمن المزيد من الرقابة على الأنشطة المالية للشخصيات السياسية.

استغلال الأحكام النهائية والأدلة المقدمة في قضايا الفساد والتي يوجد بها أحكام نهائية وأدلة قاطعة لاستعادة أموالهم والتحقيق مع المتهمين لمعرفة أمكنة الأموال المخبأة، مع تكثيف التحقيقات والإسراع في إصدار الأحكام في القضايا الجارية.

إنهاء فرص التصالح بين الحكومة الحالية والمسؤولين السابقين في حكومات مبارك، ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام السابق، وتقديم ضمانات كافية ومعلنة عن خطط محاربة الفساد وعدم تكرار الممارسات الاقتصادية للنظام السابق فأحكام البراءة وصفقات التصالح قد تحرم مصر من إسترداد الأموال المنهوبة في الخارج كما أوضحنا، ويجب تعطيل العمل بمرسوم قانون رقم 4 لسنة 2012 الصادر عن المجلس العسكري والذي يتيح المجال للتصالح مع رموز النظام السابق في مقابل تسديد الأموال محل الجريمة.

تقديم طلبات المساعدة القانونية للأصول التي يشتبه أن مالكيها الأصلي ينتمي للأشخاص المحظورين في دول تضمن سرية بيانات

الشركات حتى ولو كان الأصل ذاته (شركة أو عقار أو حساب بنكي) في بلد يضمن معايير الشفافية والإفصاح كسويسرا والمملكة المتحدة، فطبقا لما ورد في التقرير فإن الحيل المتبعة في حالة تهريب الأموال والأصول للخارج، هي خلق شبكة كبيرة متشعبة من الملاك حول الأصل المهرب ينتهي عادة في بلد لا ينتمي إلى قائمة الدول التي تطبق معايير شفافية تجبر الشركات على الإعلان عن أسماء المساهمين أو الملاك مما يصعب من عملية تتبعها، فالكثير من هذه البلدان الصغيرة التي تنتهي عندها الأصول موقعة بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وملزمة بالتعاون الثنائي في حالات تهريب وغسيل الأموال.

على الحكومات الأجنبية إدراك صعوبة جمع أدلة جنائية تدين مبارك وعصابته بقوانين من صنعهم إبان تحكمهم في عمل جميع المؤسسات الرقابية والأمنية والقانونية والتشريعية في ظل نظام ديكتاتوري ذي شرعية مهترزة قائمة على التزوير والعنف وترهيب الخصوم، ومن ثم التخلي عن طلب الحصول على أدلة جنائية، وحكم قضائي لكل حالة على حدة وربط الأموال بالجريمة.